Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°01 : (2024)
P 50-67

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 08، العـدد: 01 (2024)
ص 50- 67

مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا

-حالة الجزائر-

نبق بوبكر (*)

أستاذ محاضر "أ"، استاذ، (جامعة الاغواط، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، (الجزائر)
b.nebeg@lagh-univ.dz ✉
رابط ORCID: http://orcid.org/ 0009-0002-4062-0143

تاريخ الاستلام: 25/03/2024. **تاريخ القبول:** 14/04/2024. **تاريخ النشر:** 01/06/2024.

ملخص:

ركزت الدراسة على دور التنمية المستدامة بالدول النامية كسبيل للخروج من ظاهرة التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وهذا باستغلال وتحقيق الامن الغذائي مع اظهار أثر الازمات كتفشي ازمة كورونا باعتبارها حدث تاريخي غير مسبوق، سيساهم الى حد كبير بتحريك عجلة النمو الاقتصادي الى اعلى المستويات. وهذا بالاعتماد على تحليل وصفي لمعطيات حول الوضع الاقتصادي لبعض الدول مع التركيز على حالة الجزائر. وقد خلصت الدراسة الى بعض من النتائج نجملها في انه يتم تحديد دور الامن الغذائي في مواجهة الازمات المختلفة وكسبيل لمقابلة الاستدامة البيئية التي يمكن تحقيقهما على المدى المتوسط او البعيد، وفي ضل تحقيق امن غذائي ورسم التوجهات السياسية والبيئية للمجتمع وتحديد السياسات الحكومية باعتبارها اداة أساسية للاكتفاء الذاتي وكسبيل لتقدم الدول والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الامن الغذائي؛ الاستدامة البيئية؛ كورونا.

تصنيف JEL : O13، Q13، Q18، Q01، F63

(*) **المؤلف المرسل**

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): *https://doi.org/10.34118/jeemr.v8i1.3836*

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°01 : (2024)
P 50-67

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 08، العـدد: 01 (2024)
ص 50- 67

The Contribution of Food Security to Achieving Sustainable Development in the Context of the Corona pandemic -A Case of Algeria.

Nebeg boubakeur [1(*)]

[1]Academic degree, Function (if any), Affiliation (University of Laghouat, Laboratory Economic sciences and management) (Algeria)
✉ b.nebeg@lagh-univ.dz
ORCID (recommended) http://orcid.org/0009-0002-4062-0143

Received: 25/03/2024. **Accepted**: 14/04/2024. **Published**: 01/06/2024.

Abstract:

The study focused on highlighting the status of sustainable development in developing countries as a means to break free from the cycle of underdevelopment and achieve economic growth. This is achieved through the utilization and attainment of food security, while also demonstrating the impact of crises such as the spread of the Corona, considering it an unprecedented historical event in this century.

This will significantly contribute to driving economic growth to higher levels. This is based on a descriptive analysis of economic data for some countries, with a specific focus on the case of Algeria. The study concluded with a number of key findings, including the importance of defining the role of food security in facing various crises and as a means to achieve environmental sustainability that can be realized in the medium or long term. Achieving food security is crucial for shaping the societal, environmental, and governmental policies, as it serves as a fundamental pillar for self-sufficiency and a pathway to the progress of societies.

Keywords: Sustainable Development, Food Security, Environmental Sustainability, Economic Development, Coronavirus.
JEL Classification Codes : O13 ،Q13 ،Q18،Q01 ،F63

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v8i1.3836

1. مقدمة:

تواجه الدول النامية مشاكل متعددة لا حصر لها، من بين هذه المشاكل غياب الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار الفقر والبطالة وتأثير تغير المناخ والادارة غير السليمة للموارد الطبيعية....، والتنمية المستدامة والتي يقابلها الاستدامة البيئية التي يمكن تحقيقهما على المدى المتوسط او البعيد في ضل تحقيق امن غذائي رغم مواجهة ازمات مثل ازمة كورونا، والتي كان لها اثر بالغ على الامن الغذائي. فضرب وباء Covid-19 أغلب دول العالم، واستحوذ على كل الاهتمام والتغطيات الإعلامية، وأغلقت الدول حدودها وعزلت نفسها عن بقية العالم، بل عزلت بعض مناطقها الداخلية عن بقية الأجزاء لمواجهة الوباء، مما تسبب في إغلاق المدن وتعطيل الأعمال وتسريح العمال والموظفين، حيث مصير الملايين منهم وآلاف الشركات حول العالم أصبح مجهولا.

ومن جهة آخرى يعد الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتقدم المجتمعات وكذلك لأمنها الوطني وهي على وجه الخصوص، مهمة جدا لمسيرة الدول النامية بسبب الاستجابة لتزايد عدد السكان وزيادة الاستهلاك. فانعدام الأمن الغذائي يعني زيادة الضغوط على الأنظمة البيئية والمناخية المختلفة المحلية والعالمية على حد السواء. وفي هذا السياق يمكننا وضع الإشكالية التالية:

كيف يمكن للأمن الغذائي ان يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة في ظل زمة كورونا؟

ولهذا نضع الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ماهي اثار وتداعيات الامن الغذائي عل التنمية المستدامة؟
2. كيف يمكن التعايش مع ازمة كورونا فيطل مسعى تحقيق التنمية المستدامة؟
3. الى أي مدى يمكن رسم سياسة خاصة بالأمن الغذائي لتحقيق التنمية المطلوبة؟
4. كيف يمكن استغلال الفرص ومواجهة التحديات الناتجة ازمة الامن الغذائي ولمواجهة ازمة كورونا.

وللإجابة على هذا السؤال يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1) تؤثر الازمات الكبر خاصة ما ارتبط بالصحة كجائحة كورونا وتأثيرها على سلامة وصحة الغذاء، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، فقد تكون هناك مخاوف من انتشار الأمراض عبر الطعام.
2) ان جائحة كورونا زادت من الوعي بأهمية توفير الأمن الغذائي مع ضرورة توفير نظم توزيع غذاء امن ومستدام.
3) زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي واستغلال الإمكانيات سيعزز من توفير الغذاء وتحسين صحة المواطن في ظل الازمات كالجائحة، ليساهم في الحفاظ على القوى العاملة الصحية وتحقيق التنمية المستدامة.

2. مفاهيم حول الامن الغذائي

تعاني حالات إنتاج الغذاء تقليديا (خلال سنوات الأخيرة) من عدة تحديات، أهمها التغيرات المناخية وما ينجم عنها من جفاف وفيضانات واختلاف مواعيد الامطار وارتفاع درجات الحرارة عن معدلها، وتمثل بروز الحاجة إلى الوقود الحيوي من الإنتاج النباتي كمصدر للطاقة البديلة بعد ارتفاع أسعار النفط، تحديا آخر على الأمن الغذائي في العالم، ولا يمكن ان نتجاه الصعوبات والتحديات التقليدية للإنتاج الغذائي الأخرى، كتراجع حجم الأيدي العاملة في قطاع الزراعة نتيجة قلة الدخل وتردي المردود والنزوح إلى المدن والهجرة إلى دول أخرى. وكذلك شكلت النزاعات المحلية واعمال العنف في العديد من البلدان النامية تحديا قاسيا للأمن الغذائي العالمي. (حسام و آخرون، 2020)

ان العلاقة بين الامن والبيئة تمثل اهدافا كبرى منذ 1980، من جانب مجموعات البيئة والمجتمع ومن جهة اخرى من جانب الباحثين والخبراء في هذا المجال، ومن اجل رسم التوجهات السياسية والبيئية للمجتمع والسياسات الحكومية في هذا المجال. ولمعالجة الاثار الامنية المترتبة عن التغير والامن البيئي، وامن المجتمع، فيجب رسم الملامح والمعالم الجديدة للمواطن الآمن مستقبلا، حيث ان الامن البيئي له تأثير مباشر على تحقيق الامن الغذائي، ومن ثمة تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل تحقيق حاجات المجتمع والدولة على حد السواء لتحقيق مستوى معيشي وغذائي مرغوب وآمن. (البلي، 2020، الصفحات 41–42)

وبناء عليه، يتطلب ألا تؤثر الأنشطة الاقتصادية والصناعية الحالية على المستوى المعيشي لكل من الأجيال الحالية والقادمة في بيئة تتسم باستخدام وسائل ومؤثرات بيئية لها اثر على المجتمع ومعيشة الانسان، مع مراعاة الأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية (الأخلاقية)، فضلاً عن الاستفادة من التطورات التكنولوجية والتقنية أو الفنية.

1.2 التعريف بالأمن الغذائي:

ان السعي لتحقيق الأمن الغذائي يعتبر هدف كل دولة خاصة دول العالم النامي والتي تعاني من شح الموارد المحددة للأمن الغذائي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول على غذاء آمن وصحي من الناحية المادية، مغذية وتلبي حاجاتهم للتغذية وتناسب أذواقهم الاستهلاكية، كي يعيشوا حياة توفر لهم أغذية كافية وسليمة وتحقق لهم النشاط والصحة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. (فاطنة و زبار ، 2020، الصفحات 114–115)

وعرف الأمن الغذائي حسب الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بأنه: "تحقيق اكتفاء ذاتي، نسبيا في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين، وذلك دون حاجة إلى طلب المعونة، أو الاستيراد من الخارج"، بينما عرفه البنك الدولي على أنه: "قدرة كل الناس في كل الأوقات

للحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة". (سميرة، 2018، الصفحات 380-381)

يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخلهم (بوراس و غردي ، 2023، الصفحات 50-51). وعموما فيمكن تعريف الامن الغذائي بأنه توفير الغذاء والطعام السليم والكافي والآمن صحيا بكميات وكيفيات مناسبة وفي كل الأوقات سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد، لتلبية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين كافة في جميع أنحاء البلد الواحد. وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين مستويين للأمن الغذائي:

أ- "المستوى الأول للأمن الغذائي هو المطلق: ويعني به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. غير أن هذا التعريف المطلق للأمن الغذائي يواجه انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني في حالة تحقيقه إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

ب- المستوى الأول للأمن الغذائي هو النسبي: فيعني به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع بها الدولة أو الدول المعنية بميزة نسبية على الدول الأخرى تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع أو أن تتحصل على مساعدات دولية، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين." (مباركة، 2023، صفحة 431)

2.2 أركان الأمن الغذائي:

إن الأمن الغذائي المستدام متعدد الاوجه، فمن الصعب إيجاد معايير موحدة ودقيقة ومناسبة لتقييم الأمن الغذائي على المستوى الأسري والفردي تراعي سلوك كل الفرد والاسرة على حد السواء، ومستوى الدخل الذي يتحقق، ودرجة الإنفاق على الغذاء، ومستوى توزيع الدخل بين الأفراد، ومقدار الحاجات الغذائية، مما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على مجموعة من الأركان الأساسية وهي:

- استقرار مستوى العرض من المواد الغذائية على مدار السنة، بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل: الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة معينة؛
- توفير المواد الغذائية الضرورية لجميع السكان سواء من الإنتاج المحلي أو من الانتاج العالمي، وتشمل: الحبوب، اللحوم، الأسماك، الزيوت، السكر، الخضروات، الفواكه والحليب؛
- إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم؛
- إتاحة المواد الغذائية وفق ماهو معتمد دوليا لتحقيق سلامة الغذاء؛

– اتخاذ إجراءات لتأمين كفاية الفقراء من المواد الغذائية الأساسية. (سميرة، 2018، صفحة 380)

3.2 مخاطر وتحديات الامن الغذائي:

رغم أن التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي قد سهلت إلى حد كبير حياة الناس، لكن من المعروف أنه كان لها العديد من الآثار والعواقب السلبية، خصوصا فيما يتعلق بتأثيرها على البيئة. فالعالم اليوم يعاني من عدة مؤثرات لها تأثير سلبي على حياة الافراد والمجتمع. وتعد الزراعة في العديد من البلدان العربية أكبر مستهلك للمياه، وعندما لا يتم إدارتها على نحو سليم ومستدام، يكون إنتاج الغذاء سببا رئيسيا لفقدان توازن التنوع البيولوجي وكذلك لتلوث الهواء والتربة والمياه العذبة والبحار والمحيطات، كما أنه يكون مصدرا رئيسيا لتلف التربة وانبعاثات الغازات الضارة. ووفقا لإيكاردا سنة 2018، أكثر من 20 % من سكان البلدان العربية يعانون الآن، وسوف يعانون أكثر فأكثر في المستقبل، خاصة مع وجود الكثير من التحديات المشتركة مع دول العالم النامي ومن هذه التحديات: (سالم، أفكار حول تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2021)

- مستوى النفايات الضخمة، سواء الصلبة او السائلة الناتجة من الاستخدامات البشرية، كمخاطر التلوث خلال نقل الغذاء؛
- طبيعة الاغذية المتداولة في السوق الدول النامية، وافتقادها لأدنى المعايير اللازمة لحماية المستهلك، كالاعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة؛
- استعمال مواد كيماوية لها تأثير سلبي على حياة البشر، مع عدم وجود نظام الإنذار المبكر وإدارة الطوارئ؛
- افتقار عمليات تخزين العديد من الاغذية لمعايير السلامة دون مراعاة اثارها السلبية؛
- عدم وجود التنوع الغذائي اللازم بحماية صحة الانسان؛
- وجود بعض المواد السامة والخطيرة الناتجة من النفايات الصناعية والطبية والزراعية؛
- نقص حاد في نظم حماية المواد القابلة لإعادة التدوير مع وجود التأثير السلبي لها؛
- وجود عادات غذائية غير صحية مع فقدان الثقافة الغذائية مما سبب في المعدلات المرتفعة للهدر الغذائي؛
- مخاطر التغير المناخي كالسيول والعواصف التي تتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي؛
- الحاجة إلى الاطارات الوطنية المتخصصة ذات المهارات والكفاءات في الأمن الغذائي؛
- غياب ومحدودية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لا سيما في المجال الزراعي؛
- غياب للسياسات والإجراءات الحكومية التي تتحكم في التسيير الغذائي العام، كغياب للسياسات التنافسية بين رجال الاعمال وانتشار المضاربة مع وجود سياسات تخزين غير صحيحة منها سوء التغذية، التضخم...؛
- عدم وجود استقرار وسلامة المستوى الغذائي على المستويين الكلي والجزئي.

وبقراءة هذه التحديات والمشاكل نجد ان هذه التحديات لم تمنع العالم من إنتاج ما يكفيه من غذاء بل أن "الإنتاج العالمي من المحاصيل الاستراتيجية يحقق للعام الثاني على التوالي معدلات زيادة عن سابقتها ولو بنسب طفيفة (من1% إلى 2%) ولكن هذا لا يعد كافياً، فيلزم زيادة الإنتاج الغذائي العالمي بنسبة 70% بحلول عام 2050 من أجل إطعام 2.3 مليار وهي الزيادة السكانية المتوقعة.

وقد اصبح التهديد للآمن الغذائي كبيرا مع هذا الانتشار الغير مسبوق للوباء وإصابته بالشلل لمعظم اقتصاديات دول العالم في معظم القطاعات ومنها قطاع إنتاج الغذاء السليم وتصنيعه وما يلزم من خدمات لوجستية تضمن انتشاره على صعيد العالم أو توزيعه داخل نفس حدود الدولة، مع هذا الانتشار، ألا أن ما يدعوا إلى الاطمئنان بنسبة ضئيلة وجود توقعات بفائض هذا العام من الغذاء ناجم عن قلة الطلب من ناحية والأرقام المتفائلة السابقة للإنتاج المتوقعة لعام2020، كذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط لغاية الآن (على الأقل النصف الأول من هذا العام) خفض من معدلات الطلب على المنتجات اللازمة للوقود الحيوي مثل السكر والذرة وخام الزيوت النباتية لعدم جدواه اقتصاديا". (حسام و آخرون، 2020، الصفحات 74–75). وفي دراسة احصائية يمكن ان تخسر الدول العربية حوالي 60 مليار دولار سنويًا بسبب فقدان الأغذية وهدرها، فالحدّ من هاتين الظاهرتين بنسبة 50 % قد يزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقلّ عن 20 مليار دولار، ويسمح للمنطقة من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حد كبير، وتخفيض الواردات من الأغذية، وتحسين الميزان التجاري لهذه الدول، ومنه سيُصنَّف ما مجموعه 101,4 مليون شخص في المنطقة محسوبين من الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليونًا. (الإسكو، 2020، الصفحات 2–3)

3. التنمية المستدامة وجائحة كورونا

1.3 تعريف الاستدامة البيئية

تعرف على أنها "أنها التفاعل المسؤول مع البيئة لتجنب استنزاف الموارد الطبيعية، أو تدهورها، والسماح بجودة بيئية طويلة المدى، تساعد ممارسة الاستدامة البيئية على ضمان تلبية احتياجات سكان اليوم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". (اليماني، 2022)

وتعرف على انها: هي " القدرة على الحفاظ على معدلات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة (مثل المياه والتنوع البيولوجي أو الحيوي)، وخفض معدلات التلوث الناتجة من تلوث الهواء والماء والتربة وكذلك عن الضوضاء، وتنظيم عملية استنفاد الموارد غير المتجددة (مثل مصادر الطاقة الأحفورية: النفط والغاز الطبيعي والفحم والصخر الزيتي) بطريقة تستمر إلى أجل غير مسمى، وذلك من أجل استخدامها من جانب الأجيال القادمة". (سالم، أفكار حول تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2021)

أما التنمية المستدامة فتعرَّف بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". (سالم، أفكار حول تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2021) فالتنمية المستدامة بأبسط معانيها هي تلك التي تضمن حقوق

الأجيال الحالية بالاستفادة من حاجياتهم الاساسية مع مراعاة ضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نفس الحاجات. ومن جانب آخر فان للتنمية المستدامة ابعاد: هي

- البعد الاقتصادي: تعني الاستدامة الاستمرارية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة زمنية ممكنة وهذا من خلال توفير مقومات الحياة والرفاه الإنساني بأفضل طريقة.
- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان يشكل محور التنمية وهدفها الاساسي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها.
- البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على الاهتمام ومراعاة الحدود البيئية، لان لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من حيث الاستهلاك والاستنزاف. (حجام و طري، 2019، صفحة 131)

2.3 تحديات تطبيق التنمية المستدامة:

يتم استخدام التنمية المستدامة كدليل للإدارة والسياسة الناجحتين في الهيئات الحكومية الصغيرة والكبيرة على حد سواء، كذلك الامر بالنسبة الى الجهات والشركات والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك المنظمات الصناعية الخاصة والأكاديمية وغيرها. ولهاذا يجب التنبيه إلى أربع تحديات لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة في الواقع. هذه التحديات هي:

1) "التغيير: لا بد من التغيير وذلك من أجل الحصول على نتائج أفضل لخدمة البيئة والاقتصاد والمجتمع. المقصود بالتغيير هنا هو تغيير ما إعتاده الفرد أو المجتمع، بما في ذلك تلك الأنشطة أو الأفعال التي تؤثر سلبًا في خصائص النظام الإيكولوجي أو البيئي. وهنا تأتي مقاومة التغيير من جانب الأفراد والمجتمعات.
2) المرونة (القدرة على التكيف والتعافي): إذا نجح الفرد والمجتمع في التغيير نحو بيئة أفضل يأتي دور التكيُّف مع المستجدات الناتجة من التغيير. هذا يعني المرونة في القدرة على التكيف والتعافي مما إعتاده الفرد والمجتمع من ممارسات خاطئة.
3) الإدارة المثلى للتنمية المستدامة: هذا يتضمن النظر في عدد لا يحصى من الآثار وتبعاتها الناتجة من التغيير، وذلك عبر مجموعة واسعة من الأنظمة والتطبيقات والسياسات البيئية الفعالة زمانيًا ومكانيًا.
4) عدم اليقين: المطلوب هو مواجهة عدم اليقين المرتبط بعدم نجاعة الاستدامة البيئية لدى بعض الأفراد والمجتمعات والحكومات، ومحاولة استبدال عدم اليقين باليقين الحتمي بنجاعة الاستدامة البيئية وربطها – قولًا وفعلًا – بالتنمية المستدامة". (سالم، أفكار حول تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2021)

3.3 تأثير الامن الغذائي على التنمية المستدامة:

إن الشلل الكامل للنشاط الاقتصادي العالمي خلال ازمة كورونا وما نجم عنه من توقف وانكماش في مختلف القطاعات قد يستمر طويلاً في مرحلة ما بعد الوباء، ومن غير المتوقع أن تعطي عمليات وخطط الإنعاش او التعافي المبكر ثمارها الإيجابية على المدى القصير، مما سيدفع بأعداد كبيرة من سكان العالم للوقوع في هاوية الفقر نتيجة فقدانهم وظائفهم، رغم انهم كانوا معرضين للوقوع في براثن الفقر. ويرى "ماكسيمو توريرو كولين" كبير الاقتصاديين في الفاو ان الطرق التي يمكن للعالم من خلالها تخفيف الصدمات على أنظمة الأغذية والزراعة، انه يجب عليها أن تفهم الآن الضرر الهائل الذي ستلحقه التدابير المتخذة لمكافحته بنظامنا الغذائي العالمي السائد. ويمكن للفاو بكثير من الخبرة في هذا المجال، مساعدة البلدان التي تحتاج إلى مشورة سريعة بشأن سياساتها. ومن خلال التعاون يمكننا تخفيف الآثار السلبية للازمة. ويمكن تفعيل مجموعة التدابير والسعي الحثيث نحو التعاون الدولي، ليساعد جميع البلدان على الاستعداد للمعركة والمشاركة بها جنباً إلى جنب. (كولين، 2020)

4.3 تحقيق التنمية المستدامة في ضل جائحة كورونا

"ينبغي التأكيد أولا على ان قياسات التأثير للفايروس الوبائي على النظام العالمي، لا تزال غير محسومة، وان ما يثار حولها ليس الا تقديرات مبنية على وقائع قد تتغير بتغيرها، ولقد بين مسار الوباء الذي يهاجمنا بلا هوادة ان التفاؤل كان لصيق كل التوقعات التي تنبأت بمسار الوباء في بداياته، ليتضح لاحقا ان الاثار اكثر تدميرا بكثير من التوقعات، وايًّ تكن مسارات الوباء وتداعياته فانه يمكن تحديد معطى جديد متمثل في ان العالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبلها." (حسام و آخرون، 2020، صفحة 82)

ولهذا صار واضحا ان تفشي مشكلة كورونا يعتبر حدث تاريخي غير مسبوق في هذا القرن، وسيؤدي تفشي الوباء الى حد كبير بتأخر وتعطيل عجلة النمو الاقتصادي الى مستويات متدنية، وقد يؤدي بالاقتصاد العالمي الى مشكلة الكساد طويل الامد يصعب اصلاحه او التعافي منه.

ليس من الواضح لحد الان كم تدوم اثار انتشار الفايروس في العالم، وهذا يبقى موضع قلق بالنسبة للمجتمعات خاصة النامية وقدرتها على مواجهة اثار مثل هذه الكوارث، فالصين ودول اخرى احتوت اضراره الى حد ما في وقت وجيز، وعملت للعودة للعمل بشكل متدرج. لكن الاضرار التي يمكن ان يسببها الفايروس، والانعكاسات السلبية ووفقا للتقارير العالمية، فإن القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة هي قطاع الأنشطة السياحية والترفيهية، السفر والطيران، الأنشطة المصرفية والأوراق المالية، أما أكثر قطاعات الأعمال التي ازدهرت وازداد الطلب عليها، فهي قطاع الصناعات العلاجية والصناعات الغذائية، صناعة منتجات النظافة الشخصية والتطهير، تجارة التجزئة، قطاع أنظمة المعلومات

والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، أما القطاعات التي تأثرت بصفة أقل، فهي تتمثل في التعليم والصناعات البتروكيماوية ثم الز راعة. (حسام و آخرون، 2020، صفحة 68)

"لا شك ان الخسائر البشرية ستكون مرتفعة نتيجة للوباء وهذا يتوقف على طول مدة انتشار الوباء، فقد بلغ عدد الاصابات لحد الان ما يفوق 2,25 مليون شخص، وبلغ عدد الوفيات اكثر من 160 الف حالة امام هذا الواقع لابد للدول من اتخاذ قرارات تاريخية، تتلاءم مع حجم هذه الكارثة الانسانية والاقتصادية، عبر وضع برامج تغطية مالية تشمل القطاعات المتضررة وبالدرجة الاولى القطاع الصحي وقطاع العمال والفئات الفقيرة، ومن ثم قطاع الاعمال .فعلى مستوى العمال على سبيل المثال، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم فوق 20 % عن المستويات السابقة، ووصل عدد العاطلين عن العمل لحد الان في الولايات المتحدة الاميركية وحدها فوق 20 مليون شخص". (حسام و آخرون، 2020، صفحة 68)

ومعظم دول العالم قد سجلت تراجعا كبيرا في النمو الاقتصادي بسبب الأداء الغير جيد لهذه الاقتصاديات اثناء فيروس كورونا، وفي ظل أجواء المواجهات الاقتصادية بين الاقتصاديات المتقدمةفي المقام الاول، الى جانب الازمات السياسية التي نشبت في بعض الدول خاصة الشرق الأوسط، الى جانب آخر عدم وجود استقرار في الأسواق العالمية وتراجع أداء الكثير من أسواق القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية كان له الأثر على النمو الاقتصادي للبلدان النامية، حيث يظل يواجه محدودية امكانياتها حيث نتج عنه تدهور في القدرات الشرائية وارتفاع الأسعار الغير المسبوق مما شكل أزمة وجب مواجهتها بشكل يخفف من حدتها. (سعيد، 2023، صفحة 92)

4 الامن الغذائي والتنمية المستدامة في ظل ازمة كورونا حالة الجزائر والوطن العربي

لقد اصبح تهديد الامن الغذائي كبيرا في ظل لانتشار الغير مسبوق لفيروس كورونا، واصابة معظم القطاعات الكثير من الاقتصاديات بالشلل الشبه تام، وعلى راسها انتاج الغذاء السليم وتصنيعه وما يلزمه من خدمات لوجستية تضمن انتشاره على صعيد العالم او داخل الدولة الواحدة، وقد ركزت الحكومات في مرحلة الوباء جهودها لتمويل المتطلبات الضرورية لمكافحته من توفير الغذاء والامن الغذائي (الحفظ الامن للغذاء) اتباع سياسات تمويل وإنتاج رشيدة.... (سعيد، 2023، صفحة 87)

وقد يمتد هذا الهلع لفترة أطول من عمر الوباء نفسة مما يقلل من التركيز على سلامة الغذاء في المزارع وصولا للمستهلك (منها استخدام المبيدات والأسمدة وطرق الوقاية التقليدية للنبات الأكثر انتشارا والفرز والتعبئة والتغليف والخزن)، وكذلك تدنى مستوى البذور المستخدمة وندرة التحسين الجيني للبذور، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجامعات والمؤسسات الحكومية كالعادة استحوذت على قدر كبير من الأبحاث والدراسات في مجال الأغذية والزراعة، ومن المتوقع أن تشهد انخفاضا كبيرًا ما بعد الوباء نظرا للانكماش الاقتصادي المتوقع وانشغال المؤسسات الخاصة بكيفية الخروج من ازمه مالية معقدة، هذا ما يدفعها لتقليل الإنفاق على الأبحاث، كما انه سيكون لتعقيد إجراءات النقل والتخزين والإجراءات الجمركية الحدودية اثر كبير في التأثير على سلامة خزن المواد الغذائية، لمحدودية القدرة على التخزين لدى المستوردين، والتي جعلها الوباء تبالغ في تقديرات مخزونها وترفع من فترات الأمان لهذه المخزونات اضافة لإجراءات المنتجين التي تقيد من تصدير إنتاجها لضمان وسلامة مخزونها سيزيد الضغط السلبي على القدرة التخزينية لها وهذا قد يكون له اثر سلبي على سلامة الغذاء وكذلك اثر سلبي لا يقل خطورة

يتمثل في ارتفاع قيم الهدر الغذائي التي ستمتص سلبا أي زيادة متوقعة في العرض الغذائي في العالم، بحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ان 30 % من غذاء العالم اصيب بالهدر في الظروف الطبيعة ومن الممكن ارتفاع هذه النسبة بشكل لافت نظرًا لسوء إدارة المخزون وتبعاً لإجراءات الدول الوقائية من الوباء. (حسام و آخرون، 2020، صفحة 75). وتمثل المقومات الطبيعية والبشرية والمالية المحرك الأساسي لأي تنمية زراعية مستدامة من خلال الاستغلال الأمثل لهذه المنتجات، مع المحافظة عليها مستقبلا للأجيال القادمة، وفي هذا الإطار تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق ذلك. وقد صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية وفي المرتبة الـ 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021، قد تحسنت وصعيتها بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019.

ومن خلال موقع "ايكونوميست ايمباكت" الذي نشر الطبعة العاشرة منه تصنيف لـ 113 دولة حول المؤشر العالمي للأمن الغذائي، إن الجزائر جاءت على رأس ترتيب البلدان الافريقية. وأضاف ذات المصدر ان تحسن الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100. أي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية للأغذية وأخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود. (الشروق، 2022)

1.4 الموارد الزراعية والمائية:

تتربع الجزائر على موارد طبيعية من أراضي زراعية وموارد مائية تمكنها من زيادة استغلال المساحة الزراعية، أو زيادة المساحة المحصولية، كما يمكن القول زيادة إنتاجية وحدة المساحة. (بوراس و غردي ، 2023، صفحة 54) والتي يمكن توضيحها في:

- الأراضي الزراعية: حسب ما اورده بوراس وغردي انه "تعتبر الأراضي الزراعية اهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية المستدامة في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و20 % من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 23817100 هكتار. فكانت مجموع مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة، المراعي والمجاري وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة، والغابات، عرفت تطورا حيث انتقلت مساحتها من 45206.8 ألف هكتار عام 2001، إلى 48059.64 ألف هكتار سنة 2019، وتمثل هذه الزيادة نسبة 6.31%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة التي انتقلت من 8193.74 ألف هكتار سنة 2001 إلى 8563.67 ألف هكتار سنة 2019، وكذلك إلى الزيادة في أراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة التي تتكون من المزارع والمباني والساحات وأماكن الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر، التي انتقلت مساحتها من 875.34 ألف هكتار سنة 01/00 إلى 2652.45 ألف هكتار سنة 20/19، وكذلك إلى التطورات التي عرفتها الأراضي الرعوية التي انتقلت مساحتها من 31914.8 ألف

هكتار سنة 01/00 إلى32752.53 ألف هكتار سنة 20/19، وهذه الزيادة راجعة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009 الذي تم بفضله استصلاح مساحات واسعة من الأراضي في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إنشاء العديد من المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية خاصة المطاحن، معاصر الزيتون، مصانع تحويل الطماطم، ومصانع العصير، مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته، وفتح الطرقات وتوصيل قنوات الري، والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية". (بوراس و غردي ، 2023، الصفحات 54–55)

- الموارد المائية: "ارتكزت استراتيجية تسيير المياه في الجزائر منذ الاستقلال على التجنيد والاستغلال المكثف لمصادر المياه السطحية لأجل توفير كميات معتبرة من المياه، فأولوية تسيير المياه هي دائما البحث عن مصادر جديدة دون البحث عن الاستغلال الأحسن والأمثل لما هو متوفر، أي التسيير حسب الوفرة مما أدى إلى استنزاف الموارد المائية وارتفاع نفقات قطاع المياه، إذ أن الاستثمارات العمومية في قطاع المياه تضاعفت من سنة 1999 إلى 2006 ، بحيث ارتفعت من 1,3 % إلى 2,6 % من إجمالي الناتج الخام، أما فيما يخص الاستثمارات الجزائرية في قطاع الموارد المائية منذ سنة 1999 م إلى يومنا هذا فقدرت ب 3,415 مليار دج أي ما يزيد عن 43 مليار دولار أمريكي. وبناءا على هذا تبنت السلطات خلال السنوات العشر الأخيرة استراتيجية جديدة في تسيير المياه، هي أكثر عقلانية واقتصادية للموارد المائية، تتمثل في تسيير المياه حسب الطلب كنتيجة حتمية بالنظر إلى المتطلبات الاقتصادية و التنمية المستدامة، و من أهداف استراتيجية الدولة في هذا القطاع محاولة الحفاظ على ما هو متوفر من موارد مائية مخافة نضوبها مع مرور الوقت لزيادة الطلب عليها و التغيرات المناخية (ارتفاع دراجات الحرارة، الجفاف، التصحر،...) بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد." (عميروش و عيشوش، 2019، صفحة 497)

2.4 الموارد البشرية:

"يعتبر العنصر البشري العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة للاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة للزراعة، وتحقيق التنمية الزراعية بصفة عامة والتنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة، وفي هذا الإطار عرفت القوة العاملة في القطاع الزراعي تطورا ملحوظا بتطبيق مخططات التنمية الفلاحية، فنجد أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من 2525 ألف عامل سنة 2000 إلى 2959 ألف عامل سنة 2015 ليصبح 2693.55 ألف عامل سنة 2019، وهو ما يمثل نسبة زيادة ب 17.18 % ما بين سنة 2000 و2015. مع العلم أن هذه الزيادة ترجع إلى تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2000، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، ثم برنامج دعم النمو بداية من 2005 ليليه المخطط الخماسي بداية من 2009 الذي طبق فيه برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ثم المخطط الخماسي الثاني 2015–2019. مع هذا بقيت نسبة العمالة

الفلاحية الى النسبة الإجمالية لا تزيد عن 25% كأقصى حد، بسبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات..." (بوراس و غردي ، 2023، صفحة 57)

3.4 الموارد المالية:

من خلال الموارد المالية يمكن تمويل العمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية، والتي ترتبط بحجم المخصصات الموجهة لتمويل هذا القطاع في إطار البرامج التنموية وكذا اجراءات التمويل الفلاحي في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها القطاع. فهناك تطورا في حجم المخصصات المالية للقطاع الزراعي، التي عرفت تراجعا بالنسبة لإجمالي المخصصات من نسبة 12.46 % في برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 4.71 % في المخطط الخماسي الأول ثم 3 % في المخطط الخماسي الثاني، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بالقطاعات التي تعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد كقطاع السكن والأشغال العمومية والتربية ...، وقد استخدمت مخصصات القطاع الفلاحي في استغلال الإمكانيات الفلاحية وتثمينها وتوفير ظروف استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وإحداث مناصب شغل جديدة لتحسين الظروف المعيشية للفلاحين في المناطق الريفية في إطار برنامج الخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومن جهة اخرى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية من اجل زيادة فعاليات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وفي تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والتجديد الريفي الذي انطلق في سنة 2009. (بوراس و غردي ، 2023، الصفحات 55-56)

4.4 الامن الغذائي في الوطن العربي وأثره على التنمية المستدامة

من الممكن ان يرتفع عدد الفقراء في الدول العربية بوقوع 8,3 مليون شخص إضافي في موجة الفقر، وهذا وفق دراسة جديدة صدرت عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، ومن المتوقع ازدياد عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي 2 مليون شخص، سيصنّف مجموع 101,4 مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي52 مليون. من أصل 825 مليون من الذين يعانون الجوع في العالم عام 2018.

ومما يزيد الوضع سوءا هو سياسات الحظر الكلي والجزئي والتسريح من الوظائف، التي ستضعف من القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي قلة الطلب مما ينعكس على تباطؤ عملية الانتاج والتصنيع. ومنه سيسهم الوباء أيضا بخلق تحديات أخرى للأمن الغذائي مثل الإجراءات الإضافية التي تفرضها الدول المصدرة للإنتاج الغذائي والدول المستوردة للغذاء مما سيؤدي إلى بطئ وخلل في عملية الأمداد والتخزين التي ستساهم في رفع أسعار الغذاء وتحد من القدرة على الوصول إليه، وكذلك اثر التخزين السلبي الذي يؤدي إلى الهدر الغذائي المساهمة في رفع الأسعار نظرا لامكانية تلف المخزون، كما أن التغيير المحتمل في الأنماط الاستهلاكية الغذائية خلال فترة الوباء، النابعة من ممارسات الحيطة الزائدة والهلع، ستدوم طويلا لدى المستهلك بعد الوباء ويتوقع سلبية تأثيرها على استقرار أسعار الغذاء في

العالم. كما أن خفض الحكومات لنسبة الدعم للقطاع الزراعي بداعي الأزمة المالية ليست قليلة، سيسهم بانخفاض كميات الإنتاج وعدم استقرار الأسعار ويضر المباشر بالقدرة الشرائية للفرد.

ان آثار الوباء السلبية الكبيرة على دخل الفرد قد يخفف من حدتها اذا توفر المعروض لعام 2020 من إنتاج الغذاء العالمي واستمرار انخفاض أسعار النفط، ومن غير الممكن عودة أسعار النفط إلى مستوى ما قبل الوباء خلال الفترة القادمة، كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية يؤدي إلى قلة الطلب على المواد الخام الزراعية الأولية لإنتاج الوقود الحيوي كما سيسهم انخفاض أسعار النفط بتقليل كلفة الإنتاج من خلال انخفاض تكلفة مختلف مصادر الطاقة اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والنقل سواء داخليًا أو خارجيًا. (حسام و آخرون، 2020، الصفحات 75–77.)

أمام هذا الواقع، يتوقع أن يطال غياب الحد الأدنى للحماية في بعض البلدان العربية، والتغطية غير الشاملة لاجراءات حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، التي ستفتقد إلى أبسط وسائل المقاومة خلال انتشار كورونا. كما يمكن أن يعطّل هذا الأخير اجراءات الإمداد العالمية ويؤثر على الأمن الغذائي في العديد من البلدان بسبب اعتمادها الكبير على الواردات من المواد الغذائية. في الوقت نفسه تخسر الدول العربية حوالي 60 مليار دولار سنويًا بسبب فقدان الأغذية وتلفها، فالحدّ من هاتين الظاهرتين بنسبة 50 % قد يزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقلّ عن 20 مليار دولار، ويُمكّن المنطقة من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حد كبير، وتخفيض الواردات من الأغذية، وتحسين الموازين التجارية. (الإسكو، 2020)

5. خاتمة:

عالجنا في موضوعنا مشكلة استغلال الامن الغذائي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الازمات الكبرى ولقد ركزنا على اثر جائحة كرونا كان لبرامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية التي أجرتها الجزائر، سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى التوزيع القطاعي للاستثمارات، دورا كبيرا في إعادة توجيه الجهود التنموية لصالح القطاعات الاقتصادية الاكثرفعالة وذات العلاقة بالاحتياجات الغذائية للمجتمع والافراد خاصة، ومن جهة أخرى فانه على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية وتنموية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لا يزال غير كافي نظرا لجمود وقصور هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات:

1.5 اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ الفرضية الأولى: تؤثر الازمات الكبر وبالأخص الازمات المرتبطة بالصحة كجائحة على سلامة وصحة الغذاء، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، فقد تكون هناك مخاوف من انتشار الأمراض عبر الطعام، من خلال البحث نؤكد صحة الفرضية

- ✓ ان جائحة كورونا زادت من وعي الناس بأهمية توفير الأمن الغذائي مع ضرورة توفير نظم توزيع وتوفير غذاء امن ومستدام، تم التأكد من صحة هذه الفرضية خاصة الاستعداد عند الكوارث او انتشار أي وباء.
- ✓ زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي واستغلال الإمكانيات يمكن أن يعزز من توفير الغذاء وتحسين صحة المواطن في ظل جائحة كورونا، ليساهم في الحفاظ على القوى العاملة الصحية وتحقيق التنمية المستدامة. الفرضية لم يكن من السهل التأكد منها في ظل ازمة التضخم والمستوى المعيشي المتدهور للكثير من البلدان.

2.5 نتائج الدراسة:

- الأمن الغذائي يلعب دورا مهمًا في دعم التنمية الاقتصادية خلال الجائحة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل وضمان توفر الغذاء الأساسي. ومن جهة أخرى دعم التوجه للاستثمار في الزراعة المستدامة كحل فعال لضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.
- يمكن أن تكون هناك فرضية حول أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي كآلية لتوفير الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في ظل الازمات كجائحة كورونا.
- تعزيز الزراعة المستدامة وتنويع مصادر الغذاء يمكن أن يزيد من مرونة الأمن الغذائي في وجه الصدمات مثل جائحة كورونا.
- توجيه جهود المسؤولين نحو تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية اذ يمكن أن يسهم في توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل ويعزز من التنمية المستدامة.
- تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة وتنويع مصادر الغذاء يمكن أن يزيد من مرونة الأمن الغذائي والامن الصحي في وجه الصدمات مثل جائحة كورونا.
- زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي واستغلال الإمكانيات يمكن أن يعزز من توفير الغذاء وتحسين صحة المواطن في ظل جائحة كورونا، سيساهم في الحفاظ على القوى العاملة الصحية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تغيير السياسات الحكومية في مجال الاستثمار نحو الزراعة المستدامة يمكن أن يكون حلاً فعالًا مستقبلا، لمواجهة الازمات الكبرى ولضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في مجالات متعددة متكاملة.
- استغلال الابتكارات التكنولوجية والتقنيات الحديثة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز إنتاجية الزراعة وتحسين الأمان الغذائي، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن الجائحة.

3.5 التوصيات: من خلال البحث يمكن ان نقدم جملة من التوصيات يمكن ان تستخدم على المستوى الكلي او الجزئي:

1. دعم المزارعين في تبني تقنيات الزراعة المستدامة والاستفادة من موارد المياه بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والتي تتيح استدامة الإنتاج الزراعي؛

2. إعادة التفكير في السياسات الزراعية والاقتصادية لضمان أنها تدعم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
3. توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعرضة للمخاطر، مع توسيع وزيادة امكانيات الحصول على الغذاء في إطار برامج التوزيع الغذائية خاصة للفئات المحرومة والمعرضين للمخاطر؛
4. تقديم حوافز ودعم مالي للمزارعين والمنتجين الغذائيين لضمان استدامة الإنتاج والتوزيع؛
5. تعزيز البحث الزراعي والتكنولوجيا الزراعية لتطوير محاصيل مقاومة للأمراض والظروف البيئية القاسية؛
6. تعزيز توعية المواطنين الجزائريين بمخاطر الجائحة والإجراءات الوقائية الصحية لحماية القطاع الزراعي وسلامة الأغذية، تحسين بنية التخزين والتوزيع لضمان توفير الأغذية بشكل فعال وآمن؛
7. تعزيز التعاون مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات الأمن الغذائي في الجزائر؛
8. تعزيز الوعي ونشر الثقافة الاستهلاكية بترشيدها مع انشاء برامج خاصة بالتوعية في المجال الغذائي، وكذلك تشجيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ وإدارة برامج تخصص لحصص كإعانة للأسر المستهدفة لضمان استفادتهم بشكل كامل من هذه البرامج؛
9. توفير مزيد من الخيارات الغذائية وتنويع المنتجات الغذائية عن طريق تشجيع الاستثمار الفلاحي مع تقديم الدعم المادي والبسري من طرف الهيئات المشرفة على القطاع؛
10. تعزيز التعاون بين مختلف الشرائح والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الإمكانات وتقديم الدعم للمهتمين بالمجال الغذائي والاستثمار فيه؛
11. توسيع مجال المنتجات التي يمكن توفيرها لتشمل المزيد من الخيارات الصحية والمغذية؛
12. تعزيز الاستدامة البيئية عن طريق اتخاذ إجراءات وإصدار لوائح وقوانين تساهم في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بشكل عام.

5. قائمة المراجع:

1. Al'skw, A. A. (2020). fyrws kwrwnā : al-takhfīf min Athar al-Wabā' 'alá al-faqr wān'dām al-amn al-ghidhā'ī fī al-Minṭaqah al-'Arabīyah. al-Iskawā l'mm al-Muttaḥidah. doi : https : / / www. unescwa. org / ar
2. Albly, M. (2020, 12 01). Ishkālāt al-amn al-bī'ī fī al-Jazā'ir : Naḥwa Ḥawkamat bī'īyah mustadāmah wa-taḥqīq al-amn al-mujtama'ī. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, 5 (2). doi : https : / / www. asjp. cerist. dz /
3. al-Shurūq, J. (2022). taqrīr duwalī : al-Jazā'ir al-ūlá lfrīqiyā fī al-amn al-ghidhā'ī. taqrīr ṣuḥufī, al-Jazā'ir. doi : https : / / www. echoroukonline.com/

4. Lymāny, M. (2022). alāstdāmh al-bī'īyah wa cop27. al-mustaqbal al-Akhḍar. al-mustaqbal al-Akhḍar. Consulté le 2 12, 2024, sur https : / / greenfue. com / cop27/
5. Būrās, Y., & ghrdy, M. (2023, 06 06). wāqi‘ al-tanmiyah al-zirā‘īyah al-mustadāmah fī al-Jazā'ir wa-dawruhā fī taḥqīq al-amn al-ghidhā'ī. 13 (1), pp. 54-55. doi : https : / / www. asjp. cerist. dz
6. Ḥajjām, A., & ṭry, S. (2019, 02 29). al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Jazā'ir : qirā'ah taḥlīlīyah fī al-mafhūm wa-al-mu‘awwiqāt. Majallat Abḥāth wa-dirāsāt al-tanmiyah, 6 (2), p. 131. Consulté le 03 23, 2024, sur https : / / www. asjp. cerist. dz / en / article / 110882
7. Ḥusām, b., & ākharūn. (2020). taqrīr ‘Ālam mā ba‘da kwrwnā Dīnāmīyāt mutajaddidah li-rasm Niẓām ‘ālamī jadīd,. Istanbūl – Turkiyā : Markaz Ṣun‘ al-Siyāsāt lil-Dirāsāt al-Dawlīyah wa-al-Istirātījīyah,. Consulté le 02 27, 2024, sur https : / / www. ifb-us. org / en / books? download=13 : 2021-10-19-09-02-34
8. Sālim, Ḥ. S. (2021, 09 15). afkār ḥawla taḥqīq al-tawāzun bayna alāstdāmh al-bī'īyah wa-al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Minṭaqah al-‘Arabīyah. doi : www. politics-dz. com
9. Sālim, Ḥ. S. (2021, 02 03). afkār ḥawla taḥqīq al-tawāzun bayna alāstdāmh al-bī'īyah wa-al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Minṭaqah al-‘Arabīyah. doi : https : / / caus. org. lb/
10. Sālim, Ḥ. S. (2021, 02 03). afkār ḥawla taḥqīq al-tawāzun bayna alāstdāmh al-bī'īyah wa-al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Minṭaqah al-‘Arabīyah. doi : https : / / caus. org. lb/
11. Samīrah, Ṣ. (2018, 08 24). alāstzrā‘ al-mā'ī bi-al-Ṣaḥrā' al-Jazā'irīyah bayna taḥqīq al-amn al-ghidhā'ī wālāstdāmh. Majallat adā' al-mu'assasāt al-Jazā'irīyah, 2, pp. 380-381. Consulté le 07 2023, 10, sur https : / / www. asjp. cerist. dz / en / article / 52750
12. Myrwsh, I., & ‘Ayshūsh, R. (2019, 06 16). fa‘ālīyat istikhdām al-mawārid al-mā'īyah fī al-Jazā'ir dirāsah ḥālat Wilāyat Skīkdah. Majallat al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-al-tasyīr wa-al-‘Ulūm al-Tijārīyah, 12 (01), 497. Consulté le 03 15, 2024, sur https : / / www. asjp. cerist. dz / en / article / 94925 # : ~ : text= % D8 % AA % D9 % 85 % 20 % D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % AA % D9 % 88 % D8 % B5 % D9 % 84 % 20 % D8 % A5 % D9 % 84 % D9 % 89 % 20 % D9 % 86 % D8 % AA % D8 % A7 % D8 % A6 % D8 % AC % 20 % D8 % A3 % D9 % 87 % D9 % 85 % D9 % 87 % D8 % A7, % D9 % 85 % D9 % 86 % 20 % D8 % B7 % D8 % B1 % D9 % 81 % 20 % D8 % A7 % D9 % 84 % D8 % B4 % D8 % B1 % D9%

13. Aṭnh, b., & zbār, ‘A. (2020, awt 31). al-miyāh al-iftirāḍīyah ‘Āmil msāhm li-taḥqīq al-amn al-mā’ī wālghdhā’y fī duwal al-Sharq al-Awsaṭ. (A. A. al-Jazā’ir, Éd.) Majallat Madārāt lil-‘Ulūm al-ijtimā‘īyah wa-al-insānīyah, 1 (2), pp. 114-115. Consulté le 09 15, 2023, sur https : / / www. asjp. cerist. dz / en / article / 129982

14. Wlyn, M. t. (2020). khiṭṭah muwājahat li-ta’mīn al-imdādāt al-ghidhā’īyah al-‘Ālamīyah khilāl Azmat kwfyd-19. al-Umam al-Muttaḥidah : Munaẓẓamat al-Aghdhiyah wa-al-zirā‘ah. doi : https : / / www. fao. org

15. Mubārakah, J. (2023, 02 06). Ishkālīyat al-amn al-ghidhā’ī wa-taḥqīq al-Iktifā’ al-dhātī fī al-Jazā’ir. (M. A. al-jadīd, Éd.) Majallat al-iqtiṣād al-jadīd, 14 (1), 431. Consulté le 03 2024, 15, sur https : / / www. asjp. cerist. dz / en / article / 214286